

# مشروع إصلاح المنظومة الجبائية

حوصلة لأشغال فريق العمل المكلف بإصلاح المنظومة  
الجبائية

في مادة الضرائب المباشرة  
والامتيازات الجبائية المتعلقة بها

أوت 2013

# المحاور الأساسية

تقديم عام

المحور الأول: مراجعة قاعدة الضريبة

الباب الأول: على مستوى المؤسسة

الباب الثاني: على مستوى الأفراد

الباب الثالث: اقتراحات أخرى

المحور الثاني: مراجعة نسب الضريبة

الباب الأول: على مستوى المؤسسة

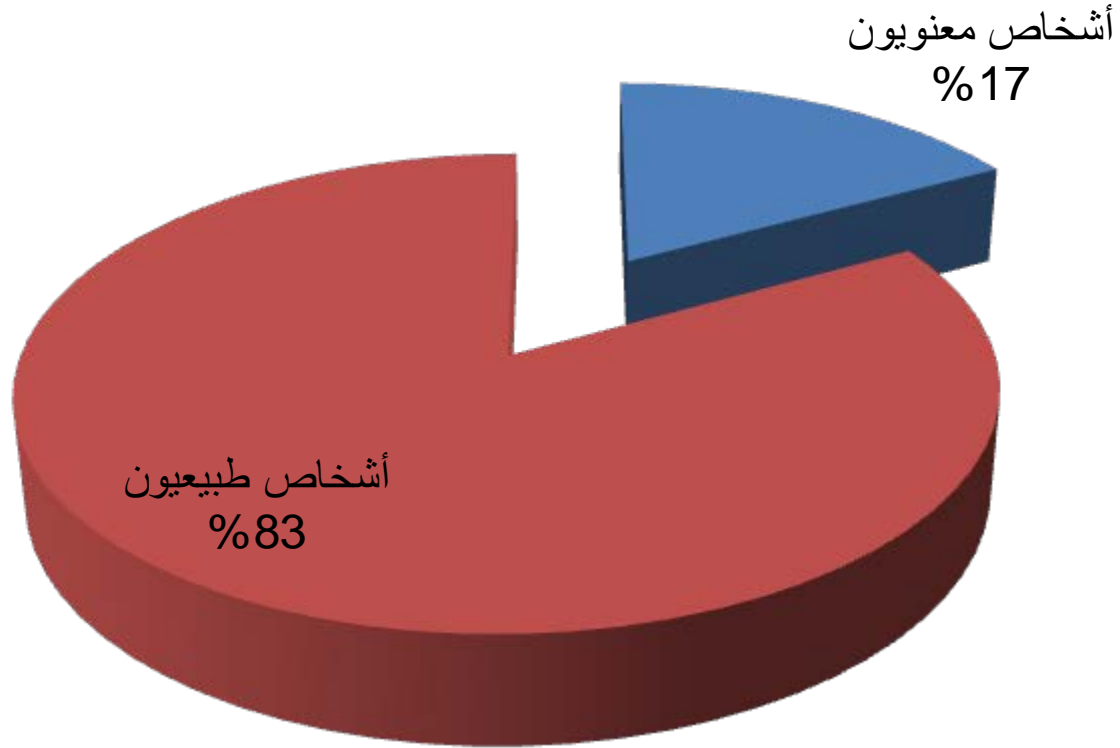
الباب الثاني: على مستوى الأفراد

المحور الثالث: مراجعة طرق استخلاص الضريبة

المحور الرابع: مراجعة الامتيازات الجبائية

# تقديم عام

## هيكله المطالبين بالضرائب المباشرة

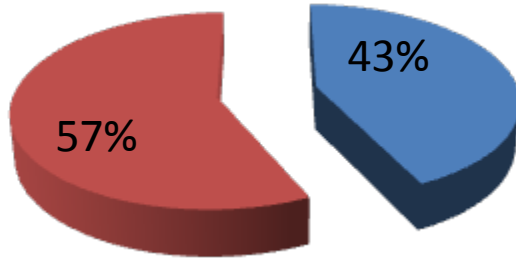


# تقديم عام

## هيكله موارد الضرائب المباشرة

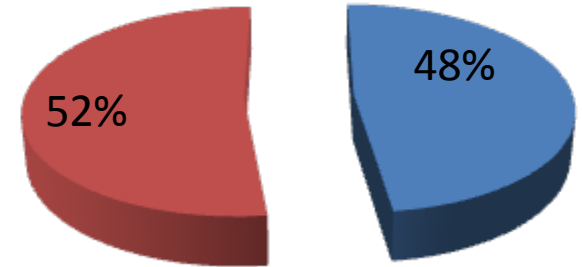
■ ضرائب مباشرة

■ بقية المداخل الجبائية  
(باعتبار المعاليم الديوانية)



■ ضريبة على الشركات

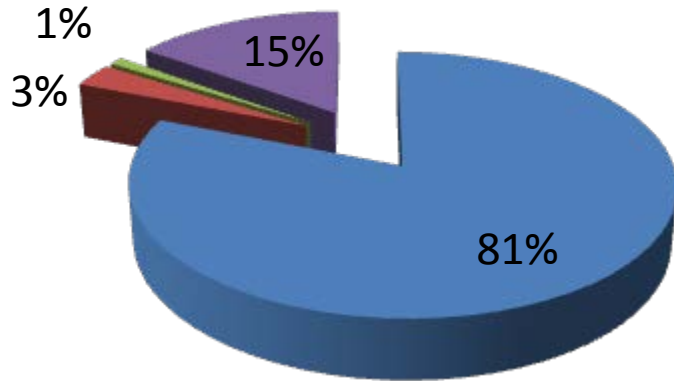
■ ضريبة على الدخل



# تقديم عام

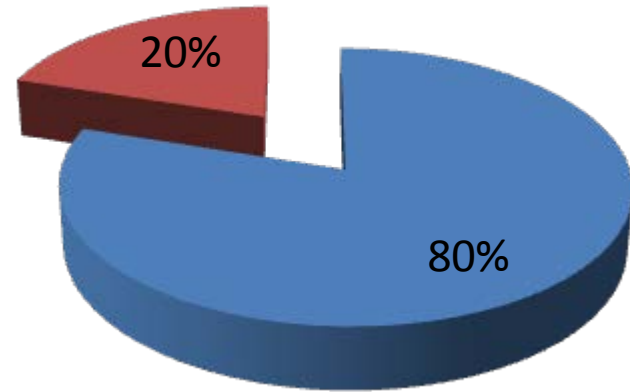
## هيكلية الضريبة على الدخل

- أجراء
- أرباح المهن غير التجارية
- مداخيل عقارية
- بقية أصناف المداخيل



## هيكلية الضريبة على الشركات

- أساسا الشركات الخاضعة لنسبة 35% (5% من جملة الشركات)
- بقية الشركات



المحور الأول

مراجعة قاعدة الضريبة

# الباب الأول: مراجعة قاعدة الضريبة على مستوى المؤسسة

## المقترحات

- مراجعة قائمة الأصول التي تقبل استهلاكاتها للترح (الأراضي المستغلة في شكل مقاطع، الأصول اللامادية على غرار الأصل التجاري...)،

\*

- توسيع مجال طرح المدخرات ليشمل:

■ المدخرات بعنوان تقلص قيمة الأسهم والمنابات الاجتماعية في رأس مال الشركات الخاضعة لتدقيق مراقب حسابات،

■ المدخرات بعنوان المخاطر والأعباء المحتملة في حدود وحسب شروط معينة (مخاطر الصرف والنفقات بعنوان الإصلاحات الكبرى...).

-الترفيغ في نسبة طرح المدخرات على مراحل.

\*

## النقائص

عدم ملاءمة التشريع الجبائي مع التشريع المحاسبي فيما يتعلق بضبط النتيجة الجبائية



# الباب الأول: مراجعة قاعدة الضريبة على مستوى المؤسسة

## المقترحات

طرح الخسائر بصفة غير محدودة في الزمن مع  
توظيف الضريبة على القسط من الخسائر المبالغ  
فيه مقارنة مع الخسائر الحقيقية وذلك بعنوان  
سنة تسجيلها بمناسبة عملية مراجعة جبائية.

\*



## النقائص

عدم ملاءمة التشريع الجبائي مع التشريع  
المحاسبي فيما يتعلق بضبط النتيجة  
الجبائية



# الباب الأول: مراجعة قاعدة الضريبة على مستوى المؤسسة

## المقترحات

-تقنين الشروط العامة لطرح الأعباء المعمول بها حاليا.

-توسيع مجال طرح الأعباء اللازمة للاستغلال ومراجعة الشروط الخاصة لطرحها (الجوائز الممنوحة للحرفاء والهدايا ومصاريف الضيافة...).

- طرح مكافآت الحضور في حدود نسبة من رقم المعاملات عوضا عن اعتبارها استرجاع مصاريف أو ضبط طرحها في حدود المكافآت التي تدفعها المؤسسات العمومية.

## النقائص

عدم ملاءمة التشريع الجبائي مع التشريع المحاسبي فيما يتعلق بضبط النتيجة الجبائية



# الباب الأول: مراجعة قاعدة الضريبة على مستوى المؤسسة

## المقترحات

إعفاء القيمة الزائدة المتأتية من عمليات التقيوت في عناصر الأصول، من غير العقارات والأصول التجارية، التي تتم بعد مدة معيَّنة من التملك من الضريبة شريطة استعمال ثمن التقيوت في إنجاز عمليات إعادة استثمار على أن يتم منح الامتياز طبقاً لشروط.



## النقائص

عدم ملاءمة التشريع الجبائي مع التشريع المحاسبي فيما يتعلق بضبط النتيجة الجبائية

# الباب الأول: مراجعة قاعدة الضريبة على مستوى المؤسسة

## المقترحات

ملاءمة نسبة فوائض الحسابات الجارية للشركاء مع نسبة الفائدة المعمول بها بالسوق المالية وسحب هذه النسبة على عمليات الاقتراض التي تتم بين مختلف المؤسسات.



## النقائص

عدم ملاءمة التشريع الجبائي مع التشريعات والتراتب الجاري بها العمل

# الباب الثاني: مراجعة قاعدة الضريبة على مستوى الأفراد

## المقترحات

الترفيح في الطرولات بعنوان الحالة والأعباء العائلية، مع مراجعتها بصفة دورية، وذلك كما يلي :

▪ الطرح بعنوان رئيس العائلة والأطفال في الكفالة:

✓ الفرضية الأولى

- رئيس العائلة : من 150 د إلى 250 د

- الأطفال في الكفالة: 100 د بالنسبة للأربع الأوائل

✓ الفرضية الثانية

- رئيس العائلة : من 150 د إلى 300 د

- الأطفال في الكفالة: 100 د عن كل طفل مع عدم حصر

الطرح في الأربع الأوائل

▪ الطرح بعنوان الوالدين في الكفالة من 150 د إلى 300

د مع مزيد إحكام شروط الطرح.

\*

## النقائص

عدم ملائمة الطرولات التي ينتفع بها الأشخاص الطبيعيون مع تكاليف المعيشة وتطور الأسعار

# الباب الثاني: مراجعة قاعدة الضريبة على مستوى الأفراد

## المقترحات

-الترفيح في الطرح بعنوان المصاريف المهنية المحدد بـ10% حسب إحدى الفرضيات التالية:

✓الفرضية الأولى  
اعتماد نسبة 12% لكل شرائح الدخل.

✓الفرضية الثانية  
اعتماد نسبة طرح تنازلية حسب شرائح دخل تصاعدي بحيث تكون نسبة الطرح أهم كلما كان الدخل أضعف.

\*

## النقائص

عدم ملاءمة طرح المصاريف المهنية بالنسبة إلى الأجراء مع مساهمتهم في الموارد الجبائية



# الباب الثاني: مراجعة قاعدة الضريبة على مستوى الأفراد

## المقترحات

-سنّ آليات للترفيغ في مساهمتهم من خلال  
مراجعة آلية الخضوع للضريبة حسب  
القاعدة التقديرية وتدعيم شروط الانتفاع بها  
وذلك بـ:

-تخفيض الطرح التقديري من 30% إلى

20%، (مردود متوقع + 6.7 م د)

-تحديد سقف لرقم المعاملات المخول

للخضوع للضريبة حسب القاعدة التقديرية،

- ضبط مدة معينة للانتفاع بهذا النظام (3 أو

5 سنوات)،

-تحديد مقاييس موضوعية حسب طبيعة

النشاط وحسب الجهات لضبط القاعدة

الخاضعة للضريبة.



## النقائص

عدم نجاعة الأنظمة التقديرية  
أرباح المهن غير التجارية

✓ مساهمة ضعيفة في الموارد  
الجبائية

(3% من الضريبة على الدخل)

✓ غياب مقاييس موضوعية للانتفاع  
بالقاعدة التقديرية

(60% منهم يصرحون حسب القاعدة  
التقديرية)

# الباب الثاني: مراجعة قاعدة الضريبة على مستوى الأفراد

## المقترحات

- التخفيض في نسبة الطرح التقديري من 30% إلى 20%.

- سن واجبات إضافية من شأنها تدعيم آليات مراقبة التصريح بالمدخيل العقارية على غرار إلزام البلديات بتقديم لمصالح الجباية بصفة دورية قائمة تتضمن العقارات المستغلة على وجه الكراء ومالكها.



## النقائص

عدم نجاعة الأنظمة التقديرية  
المدخيل العقارية

✓ مساهمة ضعيفة في الموارد الجبائية  
(1% من الضريبة على الدخل)

✓ عدم الإقبال على التصريح بهذا الصنف  
من المدخيل

# الباب الثاني: مراجعة قاعدة الضريبة على مستوى الأفراد

## المقترحات

### ✓ الفرضية الأولى

إخضاع القيمة الزائدة المحققة من التفويت في السندات والعقارات للضريبة حسب جدول الضريبة على الدخل على غرار أصناف المداخيل الأخرى.

### ✓ الفرضية الثانية

اعتماد نظام جبائي للقيمة الزائدة حسب مدة التملك كما يلي:

- قيمة زائدة على المدى القصير: أخذها بعين الاعتبار لضبط الدخل الجملي الخاضع للضريبة.
- قيمة زائدة على المدى الطويل: اعتماد نسبة ضريبة خاصة بعد مدة معينة من التملك.

\*

## النقائص

انتفاع مداخيل رأس المال بنظام تفاضلي مقارنة بمداخيل العمل

(القيمة الزائدة العقارية، القيمة الزائدة المتأتية من التفويت في السندات)





# الباب الثاني: مراجعة قاعدة الضريبة على مستوى الأفراد

## المقترحات

### ✓ الفرضية الثالثة

- توسيع ميدان تطبيق الضريبة على الدخل بعنوان القيمة الزائدة العقارية ليشمل خاصة:

- كل الأراضي باستثناء الأراضي الفلاحية المتواجدة بمناطق فلاحية،
- كل الأراضي المفوت فيها للباعثين العقاريين بما في ذلك الأراضي الفلاحية.

- الترفيع في نسب الضريبة الموظفة على القيمة الزائدة المتأتية من التفويت في السندات وحذف الطرح بـ10.000د في اتجاه خصّ صغار المدخرين بإعفاء في حدود الطرح المذكور.

## النقائص

انتفاع مداخل رأس المال بنظام  
تفاضلي مقارنة بمداخل العمل

(القيمة الزائدة العقارية، القيمة الزائدة  
المتأتية من التفويت في السندات)



## الباب الثاني: مراجعة قاعدة الضريبة على مستوى الأفراد

### المقترحات

مراجعة جدول التقييم باعتبار عناصر مستوى العيش المنصوص عليه بالفصل 42 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات في اتجاه تحيين الدخل التقديري للعناصر المذكورة للأخذ بعين الاعتبار لتطور متطلبات العيش الحالية.



### النقائص

عدم نجاعة آلية التقييم التقديري باعتبار عناصر مستوى العيش

# الباب الثاني: مراجعة قاعدة الضريبة على مستوى الأفراد

## المقترحات

- إقرار واجب تقديم لمصالح الجباية النظام المعلوماتي وقاعدة البيانات والجدائيات المستعملة خاصة في التصرف في الشراءات والبيوعات والفوترة...

- سحب واجب التصريح بالوجود على كل الأشخاص الطبيعيين باستثناء الأجراء والأشخاص المحققين لمداخيل رؤوس الأموال المنقولة ومداخيل الأوراق المالية.



## النقائص

ضعف عناصر الاستقصاءات وصعوبة حصر عدد المطالبين بالضريبة

## الباب الثالث: اقتراحات أخرى

### المقترحات

توسيع ميدان تطبيق الضريبة ليشمل:

-الجمعيات ومجامع التنمية في قطاع الفلاحة  
والصيد البحري وإعادة النظر في إعفاء  
التعاضديات والشركات التعاونية للخدمات  
الفلاحية.

-كل المداخيل والأرباح الموجودة خارج  
ميدان تطبيق الضريبة على الدخل وذلك  
بإدراجها ضمن صنف خاص من المداخيل  
(القيمة الزائدة المتأتية من التفويت في  
الأموال المنقولة والمداخيل المتأتية من  
ألعاب الحظ واليانصيب،...).

### النقائص

محدودية ميدان تطبيق الضريبة



## الباب الثالث: اقتراحات أخرى

### المقترحات

- حث المؤسسات على تفادي دفع مقابل اقتناءاتها نقدا واعتماد وسائل الدفع الأخرى التي من شأنها أن تمكن من متابعة بكل دقة لمسالك المعاملات،

-تمكين مصالح الجباية من الحصول على الكشوفات المتعلقة بالحسابات المفتوحة لدى البنوك والبريد التونسي،

-عدم قبول طرح مقابل الخدمات المسداة من قبل مقيمين بملاذات جباية لفائدة مقيمين أو مستقرين بتونس،

-اعتماد سبل تفاضلية وتشجيعية لفائدة القائمين تلقائيا بأداء الواجب الجبائي وخاصة المؤسسات الشفافة.

### النقائص

تفاقم ظاهرة التهرب الجبائي



المحور الثاني

مراجعة نسب الضريبة

# الباب الأول: مراجعة نسب الضريبة على مستوى المؤسسة

## المقترحات

- التخفيض في نسبة الضريبة على الشركات المحددة بـ 30% حسب إحدى الفرضيات التالية:

✓ الفرضية الأولى: التخفيض فيها من 30% إلى 25% وإخضاع الأرباح الموزعة للضريبة (5% أو 10% أو 15%) كما يلي:

■ إخضاع الأرباح الموزعة للضريبة بصرف النظر عن صفة المنتفع بها (مقيم أو غير مقيم، شخص طبيعي أو معنوي).

■ الإبقاء على إعفاء الأشخاص المعنويين المقيمين من الضريبة على الأرباح الموزعة.

## النقائص

ارتفاع نسب الضريبة على الشركات وإعفاء الأرباح الموزعة



# الباب الأول: مراجعة نسب الضريبة على مستوى المؤسسة

## المقترحات

✓ الفرضية الثانية: التخفيض فيها من 30% إلى 20% وإخضاع الأرباح الموزعة للضريبة (5% أو 10% أو 15%) بصرف النظر عن صفة المنتفع بها.

✓ الفرضية الثالثة: التخفيض في نسبة الضريبة على الشركات إلى 25% أو 20% مع حذف كل الامتيازات باستثناء منها الممنوحة للدخار (أخذا بعين الاعتبار لما تم اقتراحه في إطار مراجعة مجلة الاستثمار).

✓ الفرضية الرابعة: التخفيض في نسبة الضريبة على الشركات إلى 25% أو 20% مع إرساء ضريبة دنيا بـ 0.5% من رقم المعاملات الجملي (بما في ذلك التصدير) تطبق على كل المؤسسات. وتمنح هذه الضريبة الدنيا اعتماد جبائي لمدة محدودة في الزمن (crédit d'impôt) بالنسبة للمؤسسات المسجلة لخسارة.

\*  
\*

## النقائص

ارتفاع نسب الضريبة على الشركات وإعفاء الأرباح الموزعة



# الباب الأول: مراجعة نسب الضريبة على مستوى المؤسسة

## المقترحات

- توسيع مجال تطبيق نسبة 35% لتشمل المساحات الكبرى ومزودي خدمات الانترنت والقطاعات ذات هامش الربح الهام.
- إخضاع المؤسسات المعفاة من الضريبة على الشركات للنسبة المنخفضة المحددة بـ 10% (مردود بـ +85.4 م د).

## النقائص

عدم ملاءمة توظيف الضريبة على الشركات مع طبيعة النشاط



# الباب الثاني: مراجعة نسب الضريبة على مستوى الأفراد

## المقترحات

✓ الترفيع في الشريحة الأولى لجدول الضريبة على الدخل من 1500 د إلى 2500 د أو 3000 د مع إعادة توزيع الجدول.

✓ الترفيع في الشريحة الدنيا المعفاة بسحب الطرح الإضافي من قاعدة الضريبة المحدد بـ1000د بالنسبة إلى أصحاب الأجر الأدنى المضمون على كل الأشخاص الطبيعيين الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي الصافي 5000د.

✓ الترفيع في الطرح الإضافي من قاعدة الضريبة بالنسبة إلى أصحاب الأجر الأدنى المضمون بـ1000د ومنح الأجراء وأصحاب الجرايات والإيرادات العمرية الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي الصافي 5000د طرح إضافي بـ500د.

## النقائص

عدم ملاءمة نسب الضريبة على الدخل مع تطور مستوى الأسعار ومع المداخيل التي يحققها أصحاب الدخل المحدود



# الباب الثاني: مراجعة نسب الضريبة على مستوى الأفراد

## المقترحات

✓ إعفاء الأشخاص الطبيعيين الذين لا يتجاوز دخلهم السنوي الصافي الأجر الأدنى المضمون أو تحديد الشريحة المعفاة في مستوى الأجر الأدنى المضمون (indexation au SMIG)

← مع الترفيع في بعض الحالات في نسب الشرائح العليا

\* \*

## النقائص

عدم ملاءمة نسب الضريبة على الدخل مع تطور مستوى الأسعار ومع المداخيل التي يحققها أصحاب الدخل المحدود

# المحور الثالث

## مراجعة طرق استخلاص الضريبة

# المحور الثالث: مراجعة طرق استخلاص الضريبة

## المقترحات

ملاءمة نسب الخصم من المورد مع مراجعة نسب الضريبة على الشركات وجدول الضريبة على الدخل.



## النقائص

ارتفاع بعض نسب الخصم من المورد وتعددتها

# المحور الثالث: مراجعة طرق استخلاص الضريبة

## المقترحات

- الترفيع في نسبة الخصم من المورد المحدد بـ 15% المستوجب على المبالغ المدفوعة إلى المقيمين أو المستقرين بملاذات جبائية.

- تمكين البلاد التونسية من تطبيق النسب المنصوص عليها باتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي وذلك بـ:

■ الترفيع في نسبة الخصم من المورد المستوجب على فوائد القروض المدفوعة إلى المؤسسات البنكية غير المقيمة من 5% إلى 10%. (مردود متوقع: + 1.8 م د)

■ إنهاء العمل بإعفاء الأتاوات المدفوعة من قبل المؤسسات المصدرة كليا إلى الأشخاص غير المقيمين غير المستقرين بتونس.

- تعميم عدم قبول طرح الخصم من الورد الذي تتحمّله المؤسسات بعنوان الأتاوات عوضا عن غير المقيمين غير المستقرين ليشمل الخصم من المورد المستوجب على كل المبالغ الراجعة إلى الأشخاص المذكورين.

## النقائص

عدم إحكام تطبيق الضريبة عن طريق الخصم من المورد بالنسبة إلى المبالغ المدفوعة إلى غير المقيمين غير المستقرين



# المحور الثالث: مراجعة طرق استخلاص الضريبة

## المقترحات

التخفيض في نسبة التسبقة بعنوان الواردات المحددة بـ 10% ومراجعة قائمة مواد الاستهلاك التي يخضع توريدها لهذه التسبقة.



## النقائص

- ارتفاع نسبة التسبقة على واردات مواد الاستهلاك وتأثيرها على سيولة المؤسسات
- إمكانية خضوع بعض المدخلات لصناعة المنتج النهائي للتسبقة.

المحور الرابع

مراجعة الامتيازات الجبائية



# المحور الرابع: مراجعة الامتيازات الجبائية

## المقترحات

- إخضاع الأرباح المتأتية من التصدير للضريبة على الشركات بنسبة 10% ابتداء من سنة 2014 وتوحيد مفهوم التصدير المنصوص عليه بمجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات وبالتشريع المتعلق بتشجيع الاستثمار. (مردود متوقع: + 137 م د)

- إعادة النظر في الامتيازات الجبائية المضمنة بمجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات في اتجاه ملاءمتها مع ما تم اقتراحه في إطار مشروع المجلة الجديدة للاستثمار مع الإبقاء على الامتيازات المتعلقة بالإدخار.

- تعويض الامتيازات الجبائية المذكورة بآلية إرجاع للضريبة في صورة الإنجاز الفعلي للعمليات التي تمنح الحق في الانتفاع بالامتيازات الجبائية. (crédit d'impôt)

- تجميع الامتيازات الجبائية في إطار قانوني موحد.

## النقائص

تشعب منظومة الامتيازات الجبائية

عدم ملاءمة بعض الامتيازات الجبائية للامتيازات المنصوص عليها بالتشريع المتعلق بالاستثمار

تعدد الإعفاءات الجزئية والكلية والطروحات من قاعدة الضريبة

